مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد الخامس والسبعون (مايو ٢٠٢٢)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العدد الخامس والسبعون - مايو ٢٠٢٢

تصدر شهريًّا

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبير عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
نهى نوار رئيس وحدة البحوث العلمية
ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
رانيا نوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر
رشا عاطف وحدة النشر
أمل حسن رئيس وحدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني
إسلام أشرف وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
أ.د. نبيل رشاد

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

• وسائل التواصل:
جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق
  جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٧٥

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات التاريخية:**	
١- صورة صلاح الدين الأيوبي (١١٣٨-١١٩٣م) لدى المؤرخ الصيني «جاينج سو . إيل» ..... أ.د. محمد مؤنس عوض	٣-٢٤
٢- الدور السياسيَ للقضاة في الهند خلال عصر سلاطين دهلي (٦٠٢ -٧٩٠ هـ / ١٢٠٦- ١٣٨٨م) ..... الباحث/ محمود مرعي علي علي خلاف	٢٥-٥٠
٣- بلاد الصين من خلال رحلة ابن بطوطة (٧٤٣-٧٤٤هـ/ ١٣٤٢-١٣٤٣م) ..... الباحثة/ أسماء ناصر سليمان	٥١-٨٤
• **الدراسات الاجتماعية:**	
٤- الأمن الوطني والرعاية الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة «تحليل بنائي تاريخي» ..... أ. مهرة حمير محمد آل مالك	٨٧-١٢٤
• **الدراسات الإعلامية:**	
٥- دور القنوات التليفزيونية في توجيه الرأي العام نحو المشاركة السياسية «دراسة ميدانية على دول مجلس التعاون الخليجي» ..... الباحثة/ لطيفة أحمد إبراهيم المرشد	١٢٧-١٨٦

تابع محتويات العدد ٧٥

٦- **أطُر مُعالجة القضايا البرلمانية في القنوات الفضائية والإعلام الجديد في العراق** ١٨٧-٢٢٠
الباحث/ لؤي سعدي منهل الطائي

٧- **أثر التعرض للمسلسلات الهندية المدبلجة على رأي الجمهور فى القيم المقدمة فيها دراسة ميدانية على عينة من الطلبة والطالبات الفلسطينيين بالجامعات في قطاع غزة** ٢٢١-٢٨٠
الباحث/ محمد علي أبو زايد

- **الدراسات الفنية:**

٨- **التصميم المتمايز واستراتيجياته المتبعة في تصميم المنتجات** ٢٨٣-٣١٠
أ.م.د وميض عبد الكريم محسن

٩- **الابستمولوجيا المعاصرة وعلاقتها بالتجانس والتواصل للمنتج الصناعي بين المصمم والمستهلك** ٣١١-٣٤٤
أ.م.د. جاسم أحمد زيدان

- **الدراسات الاقتصادية:**

١٠- **التنافسية الصناعية ومحدداتها وفق مؤشرات التنافسية العالمية «دول جنوب شرق آسيا أنموذجًا»** ٣٤٧-٣٦٢
الباحثة/ إسراء محمد نذير يونس

التنافسية الصناعية

ومحدداتها وفق مؤشرات التنافسية العالمية

(دول جنوب شرق آسيا – أنموذجًا)

الباحثة/ إسراء محمد نذير يونس

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد

إشراف

أ.د. ثائر محمود رشيد

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد

esraa.mohmmad668@gmail.com

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

شهد الاقتصاد العالمي خلال الربع الأخير من القرن العشرين تحولات في مختلف الميادين التجارية والتكنولوجية والمالية أدت إلى تغير هيكله، وأفرزت وضعا جديدا تمثل أساسا في الحركة المتزايدة لرؤوس الأموال الأجنبية، والتوسع السريع في الإنتاج الدولي وفي التجارة، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الهائل ونقل التكنولوجيا، مما أدى بالدول إلى الوقوع تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي، والسعي إلى اقتحام الأسواق الدولية، وتحسين قدرتها التنافسية. ولقد تم الاتفاق على أن هذه العوامل هي من أهم مظاهر العولمة التي تبنَّت شعار الانفتاح الاقتصادي والتجاري من أجل سوق عالمية تحقق المكاسب والنمو للجميع.

ويعتبر القطاع الصناعي من أكثر القطاعات عرضة للتأثيرات الناجمة عن التغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية بشكل جعل الصناعة المحلية في العراق تزداد هشاشة مع مرور الزمن، حيث يتعرض هذا القطاع لمنافسة غير متكافئة، و ذلك في مواجهة منافسة حادة مع المؤسسات العالمية التي أصبحت تتحكم في شبكات الإنتاج والتوزيع وصنع التكنولوجيا في العالم، وهذه المنافسة لا تمس مؤسسات الدول النامية المصدرة فقط، بل تمس المؤسسات والصناعات التي تستهدف الأسواق المحلية– أيضًا– وذلك في بيئة متسارعة ومتذبذبة تتميز بعولمة الأسواق والمنافسة، ومن هنا أصبح لزامًا عليها الاستجابة لهذه التحديات وذلك من خلال العمل على تنمية قدرتها التنافسية ضمانًا لاستمرارها وبقائها، والتي تتحكم فيها مجموعة من المحددات تختلف طبيعتها بين سعرية و غير سعرية، وتنظيمية و تيسيرية و تقنية...إلخ

أما بالنسبة للقطاع الصناعي في العراق في ظل المرحلة الحالية فقد ورث واقعا صناعيا يتسم بالتخلف، ومكبل بكثير من المشكلات والمعوقات التي تحد من نشاطه وقدرته على العمل في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة التي تتسم بحرية التجارة واعتماد آليات السوق والمعايير الاقتصادية في تخصيص الموارد. وبناءا عليه سنقوم في هذا الفصل باستعراض أهم التطورات الصناعية والتكنولوجية دوليا، وأهم القضايا الخاصة بالتنافسية للصناعة العراقية لتحديد موقع العراق ضمن مؤشرات التنافسية العالمية.

Abstract

The world economy has undergone transformations in various commercial, technological and financial fields that have transformed its structure and produced a new situation, mainly in the increasing movement of foreign capital, the rapid expansion of international production and trade, as well as the tremendous technological development and transfer of technology, which has led states to become obsessed with global competition and to seek to break into international markets and improve their competitiveness. It has been agreed that these factors are one of the most important manifestations of globalization, which has adopted the slogan of economic and trade openness for a global market that achieves gains and growth for all. The industrial sector is one of the most vulnerable sectors of the effects of changes in the international economic environment in such a way that the domestic industry in Iraq becomes more fragile over time, where this sector is exposed to unequal competition in the face of intense competition with global institutions that have come to control the production, distribution and technology-making networks in the world, and this competition affects not only the institutions of developing exporting countries, but also the institutions and industries that target the domestic markets in an accelerated and volatile environment characterized by globalization. Markets and competition, hence the obligation to respond to these challenges by working to develop their competitiveness to ensure their continuity and survival, which is controlled by a set of determinants whose nature varies between price, non-price, regulatory, facilitation and technical... And so on.

As for the industrial sector in Iraq under the current phase, it inherited an industrial reality characterized by underdevelopment and shackled by many problems and obstacles that limit its activity and its ability to work under the new economic policy characterized by free trade and the adoption of market mechanisms and economic standards in the allocation of resources. Accordingly, we will review the most important industrial and technological developments internationally and the most important issues related to the competitiveness of Iraqi industry, to determine Iraq's position among the indicators of global competitiveness

مشكلة البحث: الاندماج في الاقتصاد العالمي ضرورة ملحة أملتها التطورات العالمية، فإن مواكبة هذه التطورات شرط لا مناص منه لإنجاح هذا الاندماج والاستفادة من المكاسب التي يوفرها، على الرغم من تعاظم ضغوط التنافس التي أضحت الشغل الشاغل للدول على اختلاف مستوياتها خاصة الدول النامية.

الفرضية: أن استقرار الاقتصاد الكلي للدول هو كفيل بتحسين قدرتها التنافسية.

الأهمية: يستمد البحث من أهمية المتغيرات التي يتطرق إليها الموضوع، إذ يعالج القضايا الرئيسية التي تتعلق بالقدرة التنافسية، والسياسات الكفيلة بالتعامل معها في ظل عالم يتسم بعدم الاستقرار.

المطلب الأول

القدرة التنافسية على المستوى الدولي (تأصيل نظري)

اولًا- تعريف التنافسية الدولية حسب المنظمات والهيئات الاقتصادية

١- **تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي:** عرف المنتدى القدرة التنافسية بانها "مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية للبلد، ومستوى الإنتاجية بدوره يحدد معدلات العائد التي تم الحصول عليها عن طريق الاستثمارات في الاقتصاد؛ لأن معدلات العائد تقود إلى زيادة في معدلات النمو في البلد و يصبح من المرجح أن ينمو أكثر ويصير أكثر ازدهارا على المدى المتوسط والمدى الطويل ويصبح اقتصادا أكثر تنافسية"[١].

٢- **تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي:** المنظمة عرفتها بأنها "الدرجة التي يستطيع فيها البلد في ظل أسواق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في الأسواق الدولية، وفي ذات الوقت تحافظ على زيادة الدخول الحقيقية لمواطنيها في الأجل الطويل" لقد اضافت المنظمة مفهوم العدالة التي تعني هنا

إزالة كل القيود الجمركية وغير الجمركية أمام الاستيرادات، وعدم تقديم أي نوع من إعانات التصدير، إذ أشار التعريف إلى شرط الاستدامة في الأجل الطويل(٢).

٣- **تعريف البنك الدولي:** يرى البنك الدولي أن "القدرة التنافسية تعني الإنتاجية، حيث توجد صلة مباشرة بين القدرة التنافسية والإنتاجية، ويمكن زيادة نمو الإنتاجية من خلال مدخلات تكنولوجية رفيعة المستوى في المنتج والتصميم، والتسويق، والإدارة ، فضلا عن قوى عاملة ماهرة" (٣).

ثانيًا- التطور التاريخي للتنافسية بحسب وجهة نظر المدارس الفكرية الجديدة للتبادل الدولي: وهي كالتالي(٤): -

١- **المناهج الفكرية الجديدة للتبادل الدولي:** إن محاولة تقييم أداء الدول على النطاق العالمي يتطلب الاعتماد على التحليل الديناميكي باعتبار أن العالم يشهد موجة من التطورات والتحولات. لا بدمن وضع افتراضات تكون أكثر ملائمة، وأسهل تطبيقا، وأكثر واقعية للتفسير .وفي هذا السياق ظهرت بعض النظريات لمحاولة تفسير قيام التجارة الدولية ومختلف المعاملات الاقتصادية بشكل أدق، معتمدة على افتراضات مستوحاة أساسًا من نقد النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، على رأسها نظرية ليندر سنة (1961) في تشابه هيكل الطلب أو الدخل، ونظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة، ونظرية اقتصاديات الحجم، والنظرية التكنولوجية، وأخيرا نظرية الميزة التنافسية. حيث ظهرت نظريات جديدة محاولة دمج تفسير نظرية ليندر لتطوير نظرية (هيكشر–أولين)، وجعلها أكثر واقعية، وأكثر قدرة على تفسير ظواهر الاقتصاد العالمي. وهي:

١- **نظرية رأس المال البشري:** تعد هذه النظرية رأس المال البشري عاملا من عوامل الإنتاج، شأنه في هذا شأن رأس المال المادي والعمل.

٢- **نظرية اقتصاديات الحجم:** تفرق هذه النظرية بين المنتجات نصف المصنعة والمنتجات تامة الصنع، أي السلع الاستهلاكية وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الكبير، والدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير.

٣-**البحث والتطوير التكنولوجي:** تعد التكنولوجيا أساس التحليل الديناميكي في النظرية التكنولوجية للتجارة الدولية(٥).

ثالثا- نظريات التجارة الخارجية الحديثة التي فسرت الميزة التنافسية.

١- **وفورات الحجم:** إن احد العوامل التي اعتمد عليها بعض المختصين في التجارة الدولية لتفسير حصول دول معينة على الميزة التنافسية أن الوفورات تخفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي خلق إمكانية التصدير فيها، و طالما أن السوق ليست سوق منافسة تامة فإن الدول تستطيع أن تتاجر حتى في السلع المتشابهة، مما يعني أن الدول التي تمتلك وفورات حجم في صناعة معينة تتمكن من تحقيق مكاسب كبيرة، ولكن يبقى هناك تساؤل لم تجب عليه وفورات الحجم. وهو: أي من شركات الدولة سوف تحصل على مكاسب الوفورات أو في أي صناعة؟، المنافسة الدولية تتيح لأي شركة ومن أي دولة الحصول على وفورات الحجم من خلال تصريف منتجاتها عالميا. وهكذا ليس واضحا أي من شركات الدولة سوف تنجح في ذلك. وهناك أمثلة واقعية تؤكد ذلك، فإيطاليا لديها ميزة تنافسية في الأجهزة المنزلية، والشركات الالمانية في الصناعة الكيمياوية، والسويد في أجهزة ومكائن التعدين، وسويسرا في مكائن النسيج. والمعروف أن اتساع حجم السوق المحلي يمثل ميزة في اكتساب وفورات الحجم، لكن جميع هذه الدول ليس لديها طلب محلي كبير، ومع ذلك أصبحت دولا رائدة في هذه المنتجات حتى في الدول الكبيرة يبدو أن الارتباط ضعيف بين وفورات الحجم والنجاح دوليا (٦).

٢- **الفجوة التكنولوجية:** يعد العامل التكنولوجي أحد التفسيرات البديلة لهبة العنصر، إذ يرى أصحاب هذا الرأي أن نظرية: (ريكاردو) أي الميزة النسبية، أشارت ضمنا

إلى دور العامل التكنولوجي عن طريق إشارتها إلى اختلاف إنتاجية العمل. وانسجاما مع هذا التفكير ظهر ما يسمى بنظريات الفجوة التكنولوجية في التجارة. بحسب هذه النظريات فإن الدولة سوف تكون قادرة على التصدير عندما تمتلك شركاتها مثل هذه الفجوة، وتقل صادراتها تلقائيا عندما يتم ردم الفجوة من خلال الوصول إلى التكنولوجيا نفسها من قبل شركات دول أخرى. لكن على رغم الأهمية الكبيرة للاختلافات التكنولوجية في الميزة التنافسية إلا إنها لم تستطع الإجابة على الأسئلة الآتية– لماذا تظهر الفجوة التكنولوجية؟، ولماذا تحتفظ شركات معينة من دول معينة بالتفوق التكنولوجي لعقود عديدة من غير أن تفقده كما تدعي نظرية الفجوة التكنولوجية المقترحة؟.[٧]

٣- **دورة المنتج: إذ** تنطلق الفكرة الأساسية لنظرية دورة المنتج من دور الطلب المحلي للدولة في تفسير النجاح في التجارة الدولية. يرى الاقتصادي الأمريكي فيرنون، الذي انطلق من التساؤل: لماذا كانت الولايات المتحدة دائما هي السباقة في كثير من سلع الرفاهية الحديثة والمتطورة؟ والجواب أن الطلب المحلي المبكر على هذه السلع هو الذي جعل الشركات الامريكية تكون الرائدة في المنتجات الجديدة. وهكذا ففي المرحلة الأولى: صدرت الشركات الامريكية سلعها إلى الخارج، وبعد ازدياد الطلب الأجنبي أسست فروعا لها في الخارج، وإثر انتشار التكنولوجيا في دول أخرى أصبحت الولايات المتحدة تستورد من الفروع، ومن الشركات الأجنبية. تمثل فكرة دورة المنتج بداية نظرية ديناميكية حقيقية، وتشير إلى دور الطلب المحلي في التجديد. ومع ذلك فهي لا تجيب على الأسئلة التالية: كيف تتمكن دول صغيرة لا تتمتع بطلب محلي كبير من أخذ الريادة في منتجات معينة؟، وكيف تستطيع شركات معينة إدامة ميزتها التنافسية في صناعة ما في حين لا تتمكن دول أخرى من ذلك؟.

المطلب الثاني

منهجيات قياس التنافسية

أولًا- مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي: يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمي منذ عام ١٩٧٩، ويوفر هذا التقرير تقييما شاملا لتنافسية ما يزيد عن ١٣٠ دولة يشكل اقتصاداتها ٩٨% من الناتج الاقتصادي العالمي. ويتسم مقياس المنتدى بالتطور المستمر المستجيب للانتقادات والمناقشات والدراسات المستمرة المثمرة بغية الإحاطة بأكبر عدد من المحددات والمؤشرات التي تؤثر في تنافسية البلدان في مختلف مراحل تطورها. لقد بات مؤشر التنافسية الكلي المعزز للنمو يوفر صورة شاملة لمشهد التنافسية في دول العالم على مختلف مراحل تطورها، حيث يتألف من ١٢ مؤشرًا رئيسيًا تغطي أكبر عدد ممكن من العوامل التي تحدد وتؤثر في تنافسية البلدان، وقد قسمت هذه المؤشرات على ثلاثة مراحل أساسية بحيث تنسجم كل مرحلة مع حالة التطور الاقتصادي للدول ، وهذه المراحل هي[٨]:-

المرحلة الأولى: مجموعة مؤشرات المتطلبات الأساسية وتشمل....

- المؤسسات. - البنية التحتية. - استقرار الاقتصاد الكلي. - الصحة والتعليم الأساسي.

المرحلة الثانية: مجموعة مؤشرات معززات الكفاءة وتشمل.....

- التعليم العالي والتدريب. - كفاءة أسواق السلع. - كفاءة أسواق العمل. - كفاءة الأسواق المالية.

- الجاهزية التكنولوجية. - حجم السوق.

المرحلة الثالثة: مجموعة مؤشرات عوامل تطور الإبداع والابتكار وتشمل...

– مدى تطور بيئة الأعمال.– الابتكار.

أما التوصيف العملي المساند للتوصيف السابق كما في الجدول(١)

جدول رقم (١): الأوزان الترجيحية لمؤشرات التنافسية وحسب مراحل التطور الاقتصادي للدول

مراحل التنمية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)	الوزن للدليل الفرعي للمتطلبات الأساسية	الوزن للدليل الفرعي لمحفزات الكفاءة	الوزن للدليل الفرعي لعوامل الابتكار والتطوير
المرحلة ١: تدفعها المتطلبات الأساسية	اقل من ٢٠٠٠	%٦٠	%٣٥	%٥
الانتقال من ١ إلى ٢	٢٠٠٠- ٣٠٠٠	%٦٠ –%٤٠	%٥٠ –%٣٥	%١٠ –%٥
المرحلة ٢: تدفعها محفزات الكفاءة	٣٠٠٠- ٩٠٠٠	%٤٠	%٥٠	%١٠
الانتقال من ٢ إلى ٣	٩٠٠٠- ١٧٠٠٠	%٤٠ –%٢٠	%٥٠	–%١٠ %٣٠
المرحلة ٣: يدفعها الابتكار	أكثر من ١٧٠٠٠	%٢٠	%٥٠	%٣٠

Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness Report2012–2013, Geneva, P8.

وبدمج التوصيفين أمكن الخروج بمؤشرات التنافسية العالمية بحيث تتم (المواءمة الشاملة) ما بين المؤشر حسب مراحله والدولة حسب مرحلة التطور الاقتصادي في محاولة لتفادي التحيز عند احتساب المؤشرات توفيقيا. فمثلا البلد الذي يعتمد اقتصاده على الموارد الطبيعية لابد أن يكون ضمن توصيف المرحلة الأولى للمؤشر(المتطلبات الأساسية) إلا أن هذا لا يعني أن (معززات الكفاءة) و(وعوامل تطور الإبداع والابتكار) لديه معدومة، وإنما هو يعتمد على الموارد الطبيعية بصورة كبيرة وفي نفس الوقت يتحصل على قدر قليل من (معززات الكفاءة)، وقدر أقل من(وعوامل تطور الإبداع والابتكار)،والعكس صحيح في حالة الدول المعتمدة على المعرفة والابتكار والتي لابد أن تتحصل على مقدار من الموارد الطبيعية.

ثانيًا- مؤشرات المعهد الدولي للتنمية الإدارية: يتطابق هذا المقياس مع مقياس المنتدى الاقتصادي العالمي من حيث استخدام مزيج مركب من استطلاعات الرأي ومن البيانات الإحصائية المختلفة، ومعالجة هذه المعلومات باستخدام الأوساط الحسابية البسيطة والمرجحة للحصول على مؤشر التنافسية الإجمالي، والمؤشرات الفرعية المكونة.

ثالثًا- مؤشرات المعهد العربي للتخطيط: تعتمد المنهجية المتبعة في المعهد على المتغيرات الكمية والإحصائية التي يتم الحصول عليها من مصادر دولية وإقليمية ومحلية، ويستند بناء المؤشر على التعريف الذي تبناه المعهد للتنافسية، حيث يركز على العوامل التي تؤثر مباشرة على تنافسية الأمم كالسياسات والهياكل الاقتصادية والمؤسسات الداعمة للنمو، ويميز المعهد بين نوعين للتنافسية هما (التنافسية الجارية) و(التنافسية الكامنة).

رابعًا- مؤشرات التنافسية من البنك الدولي[٩]: يقدم البنك الدولي مجموعة من المؤشرات والمتغيرات يبلغ عددها ٦٤ متغيرا، ويضع ترتيبا للبلدان وفق كل من هذه المؤشرات التي تتجمع عموما في المجموعات الآتية: (الإنجاز الإجمالي، الديناميكية الكلية وديناميكية السوق، الديناميكية المالية، البنية التحتية ومناخ الاستثمار، رأس المال البشري والفكري.

المطلب الثالث

تجارب دولية ناجحة في تنافسية الصناعة (دول جنوب شرق آسيا)

أولًا– التجربة الصناعية:

إذ أشاد القطاع الصناعي لدول جنوب شرق آسيا تطوره السريع خلال عقود التنمية الثلاثة، وقد تركز هذا التطور خلال عقد التسعينات من حيث حجم الاستثمارات، وحجم المساهمة في خلق الناتج، ومن حيث اتجاهات وآلية سوق المنتجات الصناعية، إذ يسهم هذا القطاع الحيوي بنسبة كبيرة من إجمالي الصادرات، والنسبة العظمى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وفي خلق القيمة المضافة في اقتصادات تلك الدول، حيث مرَ هذا القطاع بمراحل تطور عديدة وصولًا إلى التصنيع الثقيل الذي مثلَ مرحلة عقد التسعينات من القرن المنصرم في جنوب شرق آسيا، ولضخامة الاستثمارات التي وظفت في هذا القطاع سواء كانت محلية أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة (عن طريق الأوراق المالية)، وبمختلف اتجاهات الاستثمار الأخرى. إذ تركزت النسب المالية للتدفقات الاستثمارية في الصناعات التحويلية ذات الكثافة الرأسمالية العالية مثل (صناعة السفن العملاقة، صناعة الحديد والصلب، الإلكترونيات ، صناعة السيارات ، والبتروكيمياويات)[١٠]. على نحو ملحوظ يؤشر نشاطًا استثماريًا واسعًا في قطاع الصناعات التصديرية الكبيرة لهذه البلدان.

ثانيًا– استراتيجية التصنيع في دول جنوب شرق آسيا:

لقد تبنت بلدان جنوب شرق آسيا عند انطلاقتها نحو التصنيع سياسة إحلال الواردات بهدف إنتاج السلع الصناعية الاستهلاكية لتحل محل السلع المستوردة من ناحية، وتوفير العملات الصعبة التي كانت تدفع مقابل الاستيرادات، وقد طبقت شأنها في ذلك شأن باقي البلدان النامية جملة من السياسات والإجراءات المتعلقة بفرض

القيود وخاصة الجمركية منها؛ بهدف حماية الصناعات الوطنية الناشئة الأمر الذي مكنها من تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج السلع النهائية، وقد لعبت الدولة دورًا رائدًا في مجال رسم السياسات الصناعية في هذه البلدان، فقد عُينت القطاعات ذات الأسبقية على وفق إمكانيتها العالية في النمو، وقدمت لها الدعم الانتقائي. إن اختيار الصناعات أو القطاعات ذات الأسبقية عكس مرحلة التطور الاقتصادي في نقطة معينة من الزمن مبتدئين بالصناعات الأقل طلبًا، وهي صناعات السلع الاستهلاكية المعمرة، وصناعات المدخلات الوسيطة لتتحرك لاحقًا نحو الصناعات الأكثر طلبًا عندما تطورت القابليات الإدارية والتكنولوجية للمنتجين المحليين حتى وصلت إلى منافسة الدول المتقدمة في مجال الصناعات الإلكترونية التي بلغت نسبتها (٥١%) من الناتج الصناعي مقابل (٢١%) للكيمياويات، و(١١%) للصناعات الهندسية، و(١٧%) للصناعات التقليدية [١١].

في إطار التصنيع للتصدير طبقت الاقتصادات الآسيوية السياسات الآتية[١٢].

١- عدم فرض أيَّة قيود على الصادرات.

٢- حرية الصناعات التصديرية في اختيار مدخلاتها من الداخل أو الخارج وبما يتفق ومصالحها.

٣- إعفاء الصادرات السلعية من الضرائب غبر المباشرة على الإنتاج، فضلًا عن إعفاء المدخلات التي تستخدمها في إنتاجها الصناعي من الضرائب.

٤- عدم فرض الرسوم الجمركية على وسائل الإنتاج ومستلزماته التي تستوردها صناعات التصدير.

٥- تسري الامتيازات ذاتها على المنتجين المحليين للموارد الأولية وأدوات العمل وقطع الغيار التي تشكل مدخلات لصناعات التصدير.

الاستنتاجات:

١- يتبين من خلال البحث أن الاقتصاد الذي لا يمتلك القدرة على المنافسة دوليا تكون مشاركته ضعيفة في الاقتصاد العالمي.

٢- قلة الإنفاق على البحث والتطوير، وعدم إيلاء أهمية لتطوير رأس المال البشري ينعكس سلبًا على واقع الاقتصاد.

٣- هناك معوقات داخلية وخارجية تقف حائلًا أمام تطور الصناعة في الدول النامية منها الفساد الإداري، وعدم الرغبة الأكيدة من قبل المسؤولين على تنشيط هذا القطاع الحيوي، وهناك تأثيرات خارجية من أجل إعاقة الاقتصاد والصناعة لتلك الدول.

٤- إن تحرير التجارة الخارجية وتأثير منظمة التجارة العالمية WTO كان له أثر كبير على الصناعة للدول النامية ، وله أثره السلبي على تنشيط القطاع الصناعي.

التوصيات:

١- العمل على تحويل المزايا النسبية للمنتجات الصناعية للدول النامية إلى مزايا تنافسية لكي تتحول إلى قدرة على المنافسة أمام المنتجات الأجنبية، وهذا يؤدي إلى المشاركة والاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي.

٢- يجب الاستثمار في رأس المال البشري، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد والصناعة للدول النامية.

٣- القضاء على المعوقات الداخلية وإزالة العقبات التي تحد من تطور المنتجات الصناعية في تلك الدول.

٤- على السلطات الحكومية أن تتخذ خطوات مدروسة فيما يخص السياسة التجارية والتعريفات الجمركية أمام المنتجات الاجنبية، وعدم ترك الأبواب مفتوحة بالكامل أمام المنتجات الأجنبية ذات الجودة المنخفضة، والحد من حالة الإغراق.

الهوامش

١- محمد ، مجيب حسن، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية الواقع – وسبل دعمها، مجلة دراسات، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ص٢.

٢- بن جليلي ، رياض. "سياسات تطوير القدرة التنافسية" مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، العدد 83، 2009، ص 6.

٣- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): http: // wbnool b. World Bank. Org./psd/compete.nsf

٤- عاشور ، ليلى، القدرة التنافسية للصادرات العربية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي – دول عربية مختارة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٧١.

٥-حاتم، سامي عفيفي، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الخامسة، السنة ٢٠٠٠ م، ص٦١

6- Yujiro Hayami, Economic Development from poverty to the wealth of nations, Clarinda press Oxford, 1997 , p190.

7- Porter, Michael E.“Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance”. New York , 1985 , P17-18.

٨- العاني، ثائر محمود رشيد، تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة القائم على التجارة إلكترونيا أداة للمنافسة الصناعية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، المجلد ١٤، العدد ٥١، أيلول ٢٠٠٨، ص ٥٥

9-Khalil, T.M., and Ezzat, H.A., "Emerging New Economy – Responsive Policies" , Global Forum on Management of Technology: Focus on the Arab Region, 2001, p 111.

١٠- جواد ، عبد الوهاب محمد، النموذج التنموي الآسيوي وإمكانية محاكاته من قبل الدول النامية، جامعة الكوفة – كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ٢٠١٠، ص١٠٥.

١١- جريدة الرأي الاردنية الصادرة في ٦ / ٧ / ١٩٩٨.

١٢-عبد الفضيل ، محمود، نمور آسيا هل هي من ورق؟، مجلة العربي، العدد ٤٧٦، الكويت، ٧ /١٩٩٨، ص٣٠.

المصادر والمراجع

١- ينظر: أسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية: الإعداد للقرن الواحد والعشرين، نيويورك، ٢٠٠٣، ص٤١، – داخل حسن جريو، دور المعرفة في التنمية الاقتصادية، مركز العراق للدراسات، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، بدون ذكر سنة، ص٥٢. – نغم حسين نعمة، إدارة المعرفة ودورها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد،العدد (٢٣)،٢٠٠٠،،ص٧٦.

٢- ينظر لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع:

Hans – Dieter Evers, Knowledge Socity and the Knowledge Gap, Paper Presented at: International Conference (Globalization, Culture and Inequalities) in Honour of the work of the late Professor Ishak Shari, Kebansaan University, 19-21 August, 2002 , p.160.

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-eighth year · Founded in 1974

Vol. 75 May 2022
Issn: 2536-9504
Online Issn :(2735-5233)